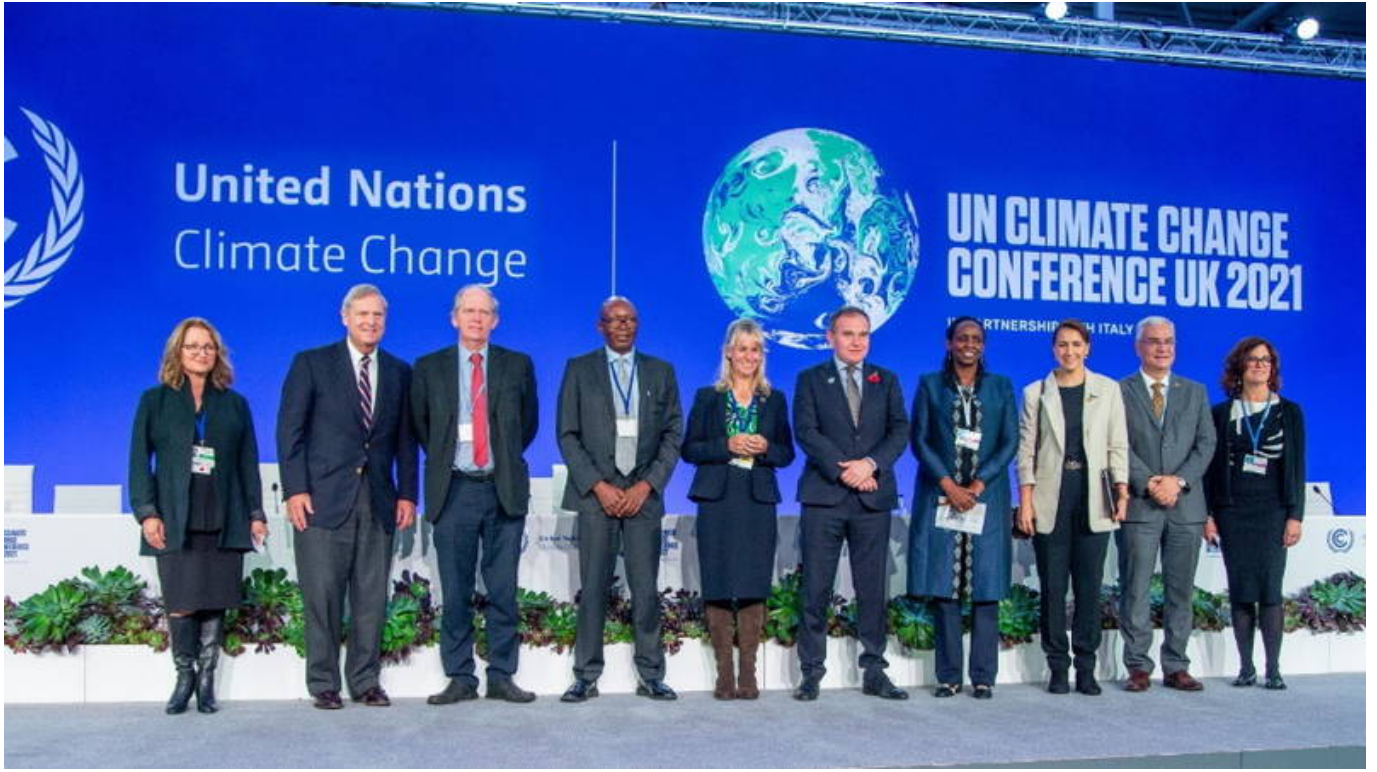


الإمارات تعلن تأييدها لأجندة سياسة العمل للتحويل إلى الأغذية والزراعة المستدامة





جلاسكو - وام

أعلنت مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة، عن تأييد دولة الإمارات لأجندة سياسة العمل للتحويل إلى الأغذية والزراعة المستدامة، والتي تحدد المسارات والإجراءات التي يمكن للجهات الفاعلة في القطاعين الحكومي والخاص اتخاذها وتوظيفها لدعم الزراعة، وذلك خلال فعالية رفيعة المستوى حول «تسريع التحويل نحو الزراعة المستدامة للبشر والمناخ والطبيعة» والتي عقدت ضمن فعاليات يوم الطبيعة في مؤتمر دول الأطراف COP26.

Just Rural " والبنك الدولي، ومبادرة COP26 وتمثل الأجندة إطار عمل مشترك تم تطويره من قبل رئاسة وهي مبادرة عالمية تجمع أصحاب المصلحة في القطاعين الحكومي والخاص لدعم وتعزيز مبدأ الحلول "Transition العادلة والمنصفة لتحديات النظم الغذائية.

وقالت مريم بنت محمد المهيري، إن «العمل بشكل فردي لا يكفي على الإطلاق لتحقيق هدفنا المشترك بتحقيق الاستدامة، وتأكيداً على القيمة والفاعلية التي تلعبها الشراكات الدولية في القضاء على الجوع عالمياً، أيدت دولة الإمارات أجندة سياسة العمل للتحويل إلى الأغذية والزراعة المستدامة وصادقت عليها، ونحن على ثقة من قدرة الأجندة على دعم تحول شامل يحتاجه المجتمع الدولي نحو الزراعة المستدامة عبر سياسات واستثمارات مناسبة.

وكمثال فعال على الجهود العالمية متعددة الأطراف التي تعزز وتقود مساهمة كافة القطاعات وبالأخص القطاع الزراعي والتي تم إطلاقها، AIM4C «في العمل المناخي، سلطت مريم المهيري الضوء على مبادرة «الابتكار الزراعي للمناخ عبر شراكة إماراتية أمريكية تستهدف زيادة وتسريع وتيرة الاستثمار في القطاع، COP26 رسمياً ضمن فعاليات الزراعي الذكي مناخياً والابتكار في النظم الغذائية والبحث والتطوير خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتؤكد الأجندة على أهمية الزراعة في إنتاج الغذاء، وتوفير سبل العيش لمليارات البشر على مستوى العالم، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، تلفت الانتباه إلى كون الزراعة ثاني أكبر المساهمين في انبعاثات الاحتباس الحراري بعد قطاع الطاقة، والسبب الرئيسي لفقد التنوع البيولوجي، ما يقوض النظم الغذائية ويشكل تحدي هام للمزارعين والمجتمعات والاقتصادات عالمياً.

وتقدم الأجندة تعريفاً شاملاً للزراعة المستدامة، وتوصي بالخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها، وتحدد المسارات والخيارات التي تساعد صانعي القرار، وتقترح قنوات للحوار المستمر بشأن السياسات، وسبل التعاون، ودعم الأقران. بناءً على الالتزامات والمبادرات الحالية، وتوضح أسباب إعادة تخصيص السياسات العامة

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.